

الظواهر اللغوية في تفسير القرآن الكريم

- التناوب بين الأسماء والأفعال -

الأستاذة: دلولة قادري

جامعة تيزي وزو

المغايرة بين الاسم والفعل في التركيب، طريقة من طرق التلويح في الخطاب، ففي القرآن الكريم أبنية متماثلة من حيث الاسمىة والفعلية، فترد في موطن بالصيغة الاسمىة، وفي موطن آخر بالصيغة الفعلية. يقول عبد القاهر الجرجاني وهو يتكلم عن الفرق بين الإسناد إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل: "وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأمّا الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء، فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيدٌ طويلٌ وعمرو قصيرٌ فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد، ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيدٌ منطلقٌ لأكثر من إثباته لزيد وأمّا الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: زيدٌ هاهو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه."⁽¹⁾ ويقول الفخر الرازي: "الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها، فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ لم يُفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد. وأمّا الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت: انطلق زيدٌ أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد، وكلُّ ما كان زمانياً فهو متغير

والتَّغْيِيرُ مُشْعَرٌ بِالتَّجَدُّدِ، فَإِذْنِ الإِخْبَارِ بِالفِعْلِ يَفِيدُ وَرَاءَ أَصْلِ التَّثْبُوتِ كَوْنُ التَّثَابُتِ فِي التَّجَدُّدِ وَالاسْمِ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ⁽²⁾. وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ إِفَادَةَ التَّجَدُّدِ كَانَ الْمَسْنَدُ فِعْلاً، وَأَمَّا " الْحَالَةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِكَوْنِهِ اسْمًا فَهِيَ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُرَادُ إِفَادَةَ التَّخْصِيصِ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ التَّلَاثَةِ إِفَادَةَ الفِعْلِ لِأَعْرَاضِ تَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ"⁽³⁾. فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ آيَاتٌ قَرَأْنِيَّةٌ وَرَدَتْ فِيهَا مَفْرَدَاتٌ بِالصِّيغَةِ الْاسْمِيَّةِ وَفِي نِظَائِرِهَا بِالصِّيغَةِ الْفِعْلِيَّةِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ سَبَبٌ لِلتَّخْصِيصِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ مَفْرَدَةٌ مَكَانَ نِظِيرَتِهَا، وَلَوْ وَقَعَتْ لِاخْتِلَافِ النِّظْمِ وَسِنْحَاوُلِ فِي النُّصُوصِ الْآتِيَةِ تَحْلِيلِ الْفَرْقِ فِي الْمَعْنَى عِنْدَ الْمَغَايِرَةِ بَيْنِ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ فِي الْأَبْنِيَةِ الْمُتَمَاثِلَةِ :

أ - بين الفعل المضارع واسم الفاعل: وردت الصيغتان يُخْرِجُ ومُخْرِجٌ في سياق قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) [الأنعام 95] حيث جاء المعطوف فيها اسماً (مُخْرِجٌ) وفي سياق قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) [يونس 31، والروم 19] حيث جاء المعطوف فعلاً (ويُخْرِجُ).

وقد ظهرت المغايرة في السياقين في أحوال المسند بين صيغتي الفعل والاسم وهذه المغايرة تمثل في النص نوعاً من أنواع الترابط، لأن الأصل أن يعطف الفعل على الفعل، والاسم على الاسم.

وقد اختلفت نظرة اللغويين والمفسرين في توضيح تلك المغايرة في قوله (وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ)، فهو معطوف على الفعل الذي قبله أم على اسم الفاعل في: (فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى)؟ فذهب الأكثرون منهم إلى أنه معطوف على اسم الفاعل (فالق الحب) وهذا ما أفصح عنه الخطيب الإسكافي⁽⁴⁾؛ اعتماداً على السياق اللغوي السابق في قوله: (فَالِقُ الْحَبِّ) واللاحق في قوله: (فَالِقُ الْإِصْبَاحِ) [الأنعام 96]، وعد ذلك من باب التَّنَاسُبِ وَالتَّنَاسُقِ اللَّفْظِيِّ فِي التَّرْكِيبِ .

وعلى غرار هذا الإفصاح يأتي الزمخشري متسائلاً: "كيف قال: (وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ

مِنَ الْحَيِّ) بلفظ اسم الفاعل، بعد قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ)؟ قلت: عطفه على (فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى) لا على الفعل. و(يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) موقعه موقع الجملة المبنية لقوله (فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى)؛ لأنَّ فلق الحبِّ والنَّوى بالنبَّات والشَّجر النَّاميِّين من جنس إخراج الحي من الميت؛ لأنَّ النَّامي في حكم الحيوان ألا ترى إلى قوله تعالى: (وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا) [الروم 19].⁽⁵⁾ ويجاري الإسكافيَّ والزَّمخشريَّ في تحليلهما: الكرمانِيَّ⁽⁶⁾، وابن جُماعة⁽⁷⁾ والأنصاريَّ⁽⁸⁾ وذكر السَّمين الحلبيَّ⁽⁹⁾ وجهين في اسم الفاعل مخرج: الأوَّل: ما تقدَّم من كونه معطوفاً على فالق، والثَّاني: أنَّه معطوف على يخرج ويؤول الفعل حينئذ بالاسم، واستدلَّ بقول الشَّاعر⁽¹⁰⁾:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمَجْرَ عَطَاءٍ يَسْتَخْفُ الْمَعَابِرَا

أي: مُبِيرًا .

وقد اختلفت نظرة الرَّاзи⁽¹¹⁾ عن سابقيه في بيان نكته المخالفة بين اسم الفاعل والفعل المضارع، وأفاد أنَّ لفظ الفعل يدلُّ على اعتناء الفاعل بذلك الفعل في كل حين وأوان، وأمَّا لفظ الاسم فإنَّه لا يفيد النَّجدُّ والاعتناء به ساعة فساعة، ومثال ذلك قوله تعالى: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) [فاطر 3]، فقوله: يرزقكم جاء فعلاً؛ ليفيد أنَّه يرزقهم حالاً فحالاً وساعة فساعة، وأمَّا الاسم فمثل قوله سبحانه: (وَكَلَّبَهُمْ بِأَسِطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ) [الكهف 18]، فاسم الفاعل باسط يدلُّ على الثَّبات والبقاء على تلك الحالة.

ويؤكد الرَّاзиُّ هذه المناسبة بين الاسم والفعل، وهي أنَّ: "الحيُّ أشرف من الميت فوجب أن يكون الاعتناء بإخراج الحيِّ من الميت أكثر من الاعتناء بإخراج الميت من الحيِّ؛ فلهذا المعنى وقع التَّعبير عن القسم الأوَّل بصيغة الفعل وعن الثَّاني بصيغة الاسم؛ تبيهاً على أنَّ الاعتناء بإيجاد الحيِّ من الميت أكثر وأكمل من الاعتناء بإيجاد الميت من الحيِّ"⁽¹²⁾.

ويستغل ابن عاشور هذا التَّحليل ويعلِّله بأنَّ: "أحد الإخراجين ليس أولى بالحكم من قرينه"⁽¹³⁾، وقد استخلص دلالة أخرى من هذا التلويح قال: "وأما قوله يخرج الحي بلفظ الفعل عند تقديم إخراج الحيِّ لِمَا في الحيِّ من الحركة التي تعينه عند الخروج، فخروجه أسهل على مخرجه من خروج الميت من الحي فاقترضت البلاغة تقديمه بلفظ الفعل المقتضي للحال والاستقبال؛ ليكون ذكر خروج الميت بعده انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى، وجعل خروج الميت مستنداً إلى لفظ الفاعل المضاف الدال على المضي؛ ليكون خروج الأصب مفرعاً من وقوعه؛ ليكون أدل على القدرة وأبلغ في التمدح"⁽¹⁴⁾.

ويصح الدكتور فاضل السَّامرائي⁽¹⁵⁾ بدلالة أقرب إلى تحليل الرازي وإشارة ابن أبي الإصبع، حيث أفاد أنَّ الفعل يدلُّ على الحدوث والتَّجدُّد، وأما الاسم فيدلُّ على الثُّبات، فاستعمل الفعل يخرج مع الحيِّ؛ لأنَّ أبرز صفات الحيِّ الحركة، واستعمل الاسم مخرج مع الميت؛ لأنَّ الميت في حالة همود وسكون وثبات.

ومن الصَّيغ التي تتغايير بين الاسمِيَّة والفعلِيَّة في سياقهما، صيغتا: أنصح وناصح فهاتان الصَّيغتان كِلتاهما وردتا في قصتين مختلفتين الأولى في سياق قصة نوح - عليه السلام - في قوله تعالى: (أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ) [الأعراف 62]، والثَّانية في سياق قصة هود - عليه السلام - من قوله تعالى: (أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ) [الأعراف 68].

جاء التَّركيب الأوَّل باستعمال المسند فعلاً: أنصح لكم، وفي التَّركيب الثَّاني جاء المسند اسماً: (وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ)، فما سرُّ المغايرة بين البناءين؟ يُرجع الخطيبُ الإسكافي⁽¹⁶⁾ وجه المغايرة إلى أنَّ نوحاً ضلُّ من قومه قال تعالى: (إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) [الأعراف 60]، وأما هود فسُنِّفه من قومه قال سبحانه: (إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ) [الأعراف 66]، والضَّلَال من صفات الأفعال! والسَّفَاهة من صفات النَّفس، وهي معنًى ثابت وضدها الحلم، فلمَّا

عيب نوح - عليه السلام - بفعل مدموم نفاه بفعل محمود بل بأفعال محمودة. وأماً هود - عليه السلام - فرُمي بالسفاهة، وهي صفة مذمومة ثابتة فلا يتحوّل عنها الإنسان سريعاً، فكان المناسب نفي ذلك بصفة أو صفات ثابتة ناصح أمين، أي ثابت في النصّح لا أنتقل عنه إلى غشّ .

وأقرب من هذا التّوصيف لتلك المغايرة ما ذهب إليه ابن جُماعة(17) حيث ذكر أنّ الضلال صفة غير ثابتة فيمكن الخلوص منه سريعاً، وهو يتجدّد بترك الصّواب إلى ضده فقبول في قول نوح - عليه السلام - بفعل يناسبه وأنصح. وأماً هود فقد اتهم بالسفاهة، وهي من الصّفات اللّازمة لصاحبها فقابلها بصفة ثابتة كذلك ناصح أمين .

كما أدرك الفخر الرازيّ دلالة التلّوين بين الفعلية والاسميّة على التّجدّد والتّبات "فلما كان من عادة نوح - عليه السلام - العود إلى تجديد تلك الدعوة في كل يوم، وفي كل ساعة لا جرم ذكره بصيغة الفعل فقال: وأنصح لكم. وأماً هود - عليه السلام - فقوله: وأنا لكم ناصح يدلُّ على كونه مثبتاً في تلك النصيحة مستقراً فيها(18)".

وعلى طريقة الرّازيّ في توصيفه يأتي ابن الزبير الغرناطيّ موضحاً الفارق الأساس بين الفعلية والاسميّة في الاستعمال فذكر أنّ نوحاً في سياق الآية الأولى "بيّن لهم نصحه واستمراره في إبلاغهم ونصحهم فقال: (أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ)، ثُمَّ اتَّبَعَ بِتَعْرِيفِهِمْ بِجَهْلِهِمْ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ رَبِّهِ وَيَعْلَمُ مَا بِهِمْ فَذَلِكَ فَتَاةُ رَبِّي أَنْ يَسْأَلَ خَلْقًا لِأَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الْيَوْمِ الَّذِي كُنْتُمْ تُكَذِّبُونَ) (سورة هود: 1-2)؛ وإبلاغهم ونصحهم، وأعلم؛ ليعلم بتماديته على النصّح لهم وهم لا يشعرون ولا يهتدون... وأماً جواب هود - عليه السلام - فإنّما أتى في إخبارهم بنصحه وأمانته بالاسم فقال: "ناصرح أمين، ولم يقل أنصح فيأتي بالفعل؛ ليحصل منه أنّ ذلك الوصف الجليل لازم له غير مفارق، ولم يكن الفعل ليعطي ذلك، فجاء بالاسم وجعله الخبر عن ضميره الذي هو أنا(19)".

ودلالة الصيغة الفعلية على التجدد والاستمرار جاء بالتأكيد في السياق القرآني على لسان نوح - عليه السلام - : (قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا، فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا ، وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا، ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا، ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا) [نوح 5، 9]. وتتجاوز القيمة التعبيرية للتركيب التي ارتادها ابن الزبير هنا مع مراعاة السياق القرآني لنسق المغايرة بين الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد والاسمية الدالة على الثبوت والاستقرار للتركيبين: (قَالُوا آمَنَّا)، و(قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ) في سياق قوله تعالى في وصف المنافقين: (وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) [البقرة 14]، حيث ذكر أن: "المنافقين خاطبوا المؤمنين بالصيغة الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد آمنًا، وخاطبوا إخوانهم وشياطينهم بالصيغة الاسمية الدالة على الثبات والدوام فقالوا: إنا معكم⁽²⁰⁾".

والتحول في التركيب من الفعلية إلى الاسمية؛ إظهار للثبات على معتقدتهم الفاسد، وأن ما خاطبوا به المؤمنين أمر متجدد بسبب لقائهم؛ تقيية فقط⁽²¹⁾. ويميل الكرمانى⁽²²⁾ للسياق اللغوي؛ لبيان الدقيقة التعبيرية للتغاير بين الفعلية والاسمية في سياقهما، حيث رأى أن مجيء الصيغة الفعلية أنصح للمناسبة اللفظية في صدر الآية أبلغكم، فعطف عليه وأنصح كما عطف الماضي على الماضي في سياق الآية الأخرى (لَقَدْ أْبَلَّغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ) [الأعراف 93]، وأما في قول هود - عليه السلام - فورد اسم الفاعل (ناصح) ليقابل اسم الفاعل في قولهم: (وَإِنَّا لَنْظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ) [الأعراف 66] فقبول الاسم بالاسم. ووافقته على هذا التحليل النسفي⁽²³⁾، وأبو حيان⁽²⁴⁾ والأنصاري⁽²⁵⁾.

ومن ثم تتمثل أمامنا - عملياً - القيمة الجمالية والتعبيرية للتولين بين الفعلية

والاسميّة، ففي قول نوح - عليه السلام - وأنصح ما يدلُّ على التَّجِدُّ والاستمرار؛ فإنَّ قومه كانوا يرمونه بالضَّلالة، ومع ذلك لا يترك نصحهم لكراهيته، أو بذاءتهم⁽²⁶⁾، فكان - عليه السلام - يُجَدِّد في الخطاب والدعوة في كل يوم وساعة في الليل والنَّهار (قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا) انوح 5 فوصفهم إيَّاه بالضَّلَال وصف عارض يمكن تركه إلى نقيضه من الهدى، فناسبه الصِّيغة التي تدلُّ على الحدوث، فجاء بعده قوله: وأنصح ليناسب الحدوث الحدوث⁽²⁷⁾.

وأما هود - عليه السلام - فقال: ناصح أمين؛ ليدلُّ على أنَّه ثابت في نصحه، وأنَّ النُّصح صفة لازمة له كما يدلُّ على ذلك اسم الفاعل الذي يدلُّ على الثُّبات⁽²⁸⁾ والسَّفاهة التي وصف بها: صفة لازمة لصاحبها ثابتة فيه، فأتى بالصِّيغة التي تدلُّ على الثُّبات ناصح؛ ليناسب الثُّبات الثُّبات⁽²⁹⁾.

ب- بين الفعل المضارع والمصدر

وردت صيغة يكذبون في قوله عزَّ وجل : (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ) [الانشقاق 22]، وصيغة المصدر تكذيب في قوله سبحانه: (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ) [البروج 19]

استغلَّ الخطيبُ الإسكافيُّ العلةَ نفسها في الكشف عن سرِّ هذا التَّعَاير في مبنى الفعلين، فربط بينه وبين السِّيَاق اللُّغويِّ المتمثِّل في الفواصل في السُّورتين مع صحَّة المعنى واللفظ .

فالصِّيغتان معناهما واحد، وإنَّما اختلف اللفظان، مراعاة للفواصل فصيغة المضارع؛ مراعاة لما قبلها، وصيغة المصدر جاءت في فواصل مردفة بياء أو واو، يقول: "إنَّ ما قبل الأولى: (فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ، بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ) [الانشقاق 20، 22] فكانت الفواصل التي تقدمتها على يفعلون فجعلت هذه تابعة لها مع صحَّة المعنى واللفظ، والثَّانية

في فواصل بياء أو واو، وهي قوله تعالى: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ، فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ، بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ) [البروج 17 20] وعلى ذلك بُنيت السُّورة فكان حملها على نظائرها من السُّور أولى مع صحَّة اللَّفظ والمعنى⁽³⁰⁾. ووافقه في مراعاته لفواصل الآيات؛ اعتماداً على السياقين اللُّغويِّ والحاليِّ: الكرمانيّ⁽³¹⁾ والأنصاري⁽³²⁾.

ولحظ ابن الزُّبير الغرناطيُّ إيثار النَّسق القرآنيِّ المغايرة بين الصَّيغتين لسياق الحال في التَّركيبيين وعلاقته بالسياق السَّابق للصَّيغتين كليهما، فأية الانشقاق سبقها وعيد لم يقع، فناسب الإتيان بلفظ المضارع للدَّلالة على الحال والاستقبال .

أمَّا آية البروج فقد سبقها عقاب آل فرعون وأخذهم وقد مضى زمانهم فناسب الإتيان بالمصدر؛ ليدلَّ على أنَّ ذلك شأنهم فيما سبق وأنَّ ذلك شأنهم أبداً، فيقول: "إنَّ آية الانشقاق تقدَّمتها وعيدٌ أخروي علة لم يقع بعد، وهم مكذِّبون بجميعة، فجاء هنا باللفظ المقول على الاستقبال.... فأما آية البروج فقد تقدمها قوله تعالى: (هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْجُنُودِ ❖ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ) [البروج 17 18]، وحديث هؤلاء وأخذهم بتكذيبهم قد تقدَّم ومضى زمانه وهؤلاء مستمرُّون على تكذيبهم فقليل: (في تكذيب) وجيء بالمصدر؛ ليحرز تماذيههم وأنَّ ذلك شأنهم أبداً فيما أخبرهم به⁽³³⁾.

ولم يقف التَّوجيه الدَّلالي لهذه المغايرة عند حدِّ الفعلية والاسميَّة ودلالتهما، بل تعدَّاهما لأغراض أخرى يتمخض عنها السَّياق في موضعه، من هذه الأغراض: عدم مماثلة قوم فرعون وثمود لهؤلاء المكذِّبين، بل هم أشدَّ تكذيباً وطغياناً، كما أنَّ التَّكذيب محاط بهم من كل مكان، هذا ما ألمح إليه الألوسي - في توجيه آية البروج - بقوله: (بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا) أي من قومك (في تَكْذِيبٍ) اضطراب انتقالي عن مماثلتهم لهم أي قوم فرعون وثمود، وبيان لكونهم أشدَّ منهم في الكفر والطغيان كما نبئ عنه العدول عن (يكذبون) إلى

(في تكذيب) المفيد لإحاطة التكذيب بهم إحاطة الظرف بمظروفه أو البحر بالغريق منه⁽³⁴⁾.

ومعنى الإحاطة التي ذكرها الألويسي مستفادة من السياق اللغوي في التَّرْكيب فحرف الجر (في) يفيد معنى الظرفية، وهو أصل معانيها، يقول سيبويه: "وأما في فهي للوعاء"⁽³⁵⁾.

الخاتمة

وبعد فتلك محاولة متواضعة للكشف عن بعض أوجه المناسبة بين الأبنية المتماثلة في النظم القرآني، وكان من نتائج هذه المحاولة :

1- أظهرت الدِّراسة وظيفة السياق اللُّغويِّ الذي أتاح لنا تفسير وتوصيف أنساق التَّعبير القرآني بقيمه الجماليَّة والفتنيَّة .

2- أبرزت السَّمات اللُّغويَّة التي يستعملها الخطابُ القرآنيُّ في ظاهرة الأبنية المتماثلة في سياقها .

3- أوضحت مدى ارتباط ألفاظ القرآن بعضها ببعض، حتى كانت الكلمة الواحدة متَّسقة المعاني منتظمة المباني .

4- أشارت الدِّراسة إلى أنَّ أكثر لطائف القرآن مُودعة في مثل هذه الأبنية التي تُعد وحدة بناء يجعل السُّور أو السُّورة من القرآن بنية محكمة متناسبة المعاني والمباني والمطالع والمقاطع .

5- أظهرت قيمة الصيِّغة في تركيبها؛ لأنَّها تُعدُّ أهم القرائن اللَّفظيَّة التي تعين على فهم الخطاب، ولأنَّها - كذلك - قادرة على تفسير السياق الخطابيِّ، وقادرة - أيضاً - على تحليل النقلة الأسلوبية.

6- ألمحت الدِّراسة إلى أنَّ المغايرة في الأبنية المتماثلة، هو بحث في التَّنوع الأسلوبِيِّ الخاضع للسياق بنوعيه؛ لأنَّ هذا التَّنوع هو أحد الوسائل التي تساعد على التَّرابط النَّصيِّ .

7- أوضحت أوجه بلاغة السِّيَاق القرآنيّ، وهي أوجه المناسبة بين الصيغ المتماثلة في البيان الخطابيّ للقرآن، وذلك في كيفية انتظام المعاني المتوافقة للصيغ المتماثلة مع بيان كيفية مراعاة وحدة السورة وروحها، وجوهرها الخاص في إيراد المعاني المتناسبة، وانتقاء الأبنية لها وبيان - كذلك - كيفية إتيان اللفظ بمعناه ومبناه متمكناً في موقعه لا يسدُّ منه غيره مسدّه. أظهرت الدّراسة القيمة الدلّاليّة للأبنية المتماثلة في محيطها اللّغويّ الذي تقع منه في إطار من العناصر اللّغويّة أو غير اللّغويّة، وهما يشكّلان ما يُسمّى بالنّصّ الذي هو "منجز لغويّ".

المراجع

- 1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحق محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني القاهرة، 1413 هـ، ص 122 .
- 2- فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحق الدكتور إبراهيم السامرائي ومحمود بركات، دار الفكر، عمان، 1985، ص75 .
- 3- السكاكي، مفتاح العلوم، د.ط، تحق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت ص210 .
- 4- محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، تحق الدكتور محمد مصطفى أيدين، ط1، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1422 هـ، ص526 .
- 5- أبو القاسم جار الله محمد بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيوب الأفاويل في وجوه التأويل: تحق عبد الرزاق المهدي، ط 2، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2001، ج2 ص 374 .
- 6- محمود بن حمزة الكرمانى، البرهان في متشابه القرآن، تحق أحمد عز الدين عبد الله خلف الله، ط2، دار الوفاء، المنصورة- مصر، 1418، ص156 .
- 7- محمد بن إبراهيم بن جماعة، كشف المعاني في المتشابه والمثاني، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، ط1، دار الشريف، الرياض، 1420 هـ، ص169 .

- 8- أبو يحيى زكريا الأنصاري، فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن، ط1، تحق محمد علي الصابوني، عالم الكتب، بيروت، 1405هـ، ص125 .
- 9- السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحق الدكتور أحمد الخراط، ط1 دار القلم، دمشق، 1406هـ، ج5، ص57 .
- 10- البيت للنبأغة في ديوانه، ص71 .
- 11- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير مفاتيح الغيب، ط2، دار الكتب العلمية، طهران - إيران -د. ت. ج13، ص93 .
- 12- المصدر نفسه .
- 13- محمد بن طاهر بن عاشور التحرير والتنوير، المختصر من تحرير المعنى السديد، وتنوير العقل الجديد، من تفسير الكتاب المجيد"، د.ط، بيروت، د. ت، ج7 ص389 .
- 14- المرجع نفسه، ج2، ص562 .
- 15- فاضل السامرائي، التعبير القرآني، ط4، دار عمار، عمان، 1427هـ، ص22 .
- 16- محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي درة التنزيل وغرة التأويل، ص604 .
- 17- محمد بن إبراهيم بن جماعة، كشف المعاني في المتشابه والمثاني، ص184 .
- 18- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير مفاتيح الغيب، ط2، دار الكتب العلمية، طهران - إيران -، د. ت، ج14، ص156 .
- 19- ابن الزبير الغرناطي، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من أي التنزيل، تحقيق الدكتور محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، بيروت، 1405هـ . ج1 ص401 .
- 20- المرجع نفسه، ج1 ص402 .
- 21- ينظر: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إشراف محمد عبد المعين خان، ط1، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1389هـ . ج7 ص430 .
- 22- الكرمانى، البرهان في متشابه القرآن، ص171 .
- 23- عبد الله بن أحمد النسفي، مدارك التنزيل وحقائق التأويل تفسير النسفي، المكتبة الأموية دمشق: ج2 ص120 .
- 24- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، 1412هـ: ج5 ص87 .
- 25- الأنصاري، فتح الرحمن، ص142 .
- 26- ينظر : التحرير والتنوير: ج8 ص194 .

- 27- ينظر: كشف المعاني، ص 179 .
- 28- ينظر: مفاتيح الغيب: ج 14 ص 156.
- 29- ينظر: كشف المعاني، ص 179 .
- 30- الإسكافي، درة التّزّيل، ص 1353 .
- 31- الكرمانلي، البرهان في متشابه القرآن، ص 323 .
- 32- الأنصاري، فتح الرّحمن، ص 454 .
- 33- الغرناطي، ملاك التّأويل: ج 2 ص 948 .
- 34- محمود الأوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، دار الفكر بيروت، 1403هـ: ج 30 ص 119 .
- 35- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، 1411هـ: ج 2 ص 308 .